

رقابة محكمة التمييز على تفسير العقود وتطبيقاتها

إعداد

هناء محمد نمر أيوب

إشراف

الأستاذ الدكتور ياسين محمد الجبوري

الملخص باللغة العربية

تناولت الدراسة موضوع رقابة محكمة التمييز على تفسير العقود وتطبيقاتها، والاستعانة بالأراء الفقهية المتعلقة بالموضوع، مع الاستهداء بنصوص محكمة التمييز الاردنية، ومن اجل الوصول لتحقيق هدف الدراسة وهو التطرق لموضوع تفسير العقود، تم تقسيم الدراسة الى فصلين من خلال دراسة مفهوم تفسير العقد وأسبابه ومجالاته ببيان مفهوم التفسير العقدي، وأسباب التفسير وحاجة النصوص العقدية لها وكذلك مجالات تفسير بعض العقود والنتائج المترتبة عليها، ثم تناولنا رقابة محكمة التمييز في تفسير العقد من خلال تفسير العقد في نطاق محكمة التمييز الاردنية، ودور القاضي في تطبيق القانون وتفسيره في الظروف الطارئة، وتطور دور القضاء وتوسعة بين نظرية تفسير العقد ونظرية تعديله لنصل الى نتيجة الدراسة وهي أن من الواضح أن توسع دور القاضي في تفسير العقد يأتي مسبقاً ومفصلاً بدوره الأعم في تفسير القانون، وقد أوصت الدراسة بضرورة تعديل نص المادة (241) من القانون المدني الاردني لتصبح "العقد شريعة المتعاقدين" فإذا كان العقد لازماً فلا يجوز لأحد المتعاقدين الرجوع فيه ولا تعديله ولا فسخه الا بالتراضي أو التقاضي أو بمقتضى القانون.

الكلمات المفتاحية: محكمة التمييز، تفسير العقود وتطبيقاتها.